

لكنه شعر في المقابل بخطرورة اي نصر يحققه العرب على اسرائيل - والغرب الداعم لها - كما في ذلك من خطر على التركيبة اللبنانية نفسها سياسيا واقتصاديا ، باعتبار ان هكذا نصر لن يكون الا في سياق مد قومي عربي يطيح بأسس الانعزال اللبناني ويهدد الدور الاقتصادي المعروف : محطة النهب لصالح الاستعمار . ولذلك دعا شيحا العرب التي الاكتفاء « بالرفض » الرسمي على ان يقبلوا بتدويل القدس « وبضمانات تعاقدية للحدود » لان ذلك انما يعبر عن حدود الهزيمة العربية وعن استمرار الوضع العربي عاجزا عن ضرب اسرائيل ولكنه غير عاجز عن استمرار مقاطعتها . اي ان المطلوب هو ان يكون الوضع العربي فوق الهزيمة الكاملة (حتى لا تصبح اسرائيل جزءا من المنطقة وتلغى الدور اللبناني) وتحت القدرة على النصر الفعلي (حتى لا تلغى الحركة القومية العربية الكيان اللبناني واسسه السياسية والاقتصادية ..) .

بكلام اخر كان شيحا يطالب بعزل اسرائيل اقتصاديا عن العرب ليستمر الدور اللبناني ويعزل لبنان سياسيا عن العرب ، حتى لا يؤدي الانخراط الكامل في الصراع مع اسرائيل الى تغيير في البنية الاقتصادية يحرم نظام الخدمات من الاستفادة من الصراع العربي - الصهيوني ، ومن كونه نافذة على الغرب ومحطة له !

ما من شك في ان هذا الموقف الذي صاغه ميشال شيحا استمر يشكل الموقف التاريخي للمارونية السياسية وللميمن اللبناني حتى الفترة الاخيرة حيث بدأ القطع على المستويين الداخلي والعربي بين سياستين لهذا الطرف .

وليس اسهل بعد هذا العرض السريع من اكتشاف ان التغيير في الموقف الانعزالي حيال الصلح مع اسرائيل حاصل فعلا وان له اسبابه العميقة .

نبادر الى القول ، قبل محاولة اكتشاف اسباب هذا التغيير ، ان ثمة ارتباطا عميقا لدى ميشال شيحا بين هذا التوازن المطلوب من لبنان في الصراع العربي - الاسرائيلي وبين التوازن الذي يفترض ان يحكم لبنان داخليا وهو توازن يلعب فيه الموارنة الدور الاقوى من غير قطع مع الطوائف الاخرى ، كما انه توازن لا يطغى فيه « السياسي » على « الاقتصادي » بل يجري العزل بينهما وينظم تعايشهما بشكل مستمر للاول منطقه « الطائفي ، شبه الانعزالي » ولالثاني منطقه « النفعي ، المنفتح جدا على العرب وبلدان المنطقة » ..

لا بد من توضيح ذلك كمقدمة لتفسير اسباب التغيير في الموقف الانعزالي من الصلح مع اسرائيل . وبشيء من التفصيل نقول ان الموقف الانعزالي الذي صاغه ميشال شيحا واستمر ، حتى شارل حلو ربما ، وصولا الى رحلة سليمان فرنجية الى الامم المتحدة ، ان هذا الموقف كان محكوما بالاعتبارات التالية :

١ - الرغبة في الحفاظ على توازن داخلي بين المسلمين والمسيحيين ، تكون فيه الغلبة المارونية ، السياسية والاقتصادية والثقافية ، مقنعة وخاضعة لمنطق « التسوية الطائفية » .

٢ - الرغبة في كطف ثمار « ازدهار » اقتصادي (ألم تنتعش البورجوازية اللبنانية بعد نكبة فلسطين ..) طالما انه ازدهار يتم توزيعه عبر قنوات طائفية - طبقية تجعل المجموعة المسيحية في لبنان اكثر استفادة منه من المجموعة الاسلامية (مع التشديد على التفاوت في الامتيازات والحرمان لدى المجموعتين ..) . وهذا الازدهار مستحيل بالاستمرار